شراكة الهند مع إفريقيا..
فصل جديد في العلاقات

د. جيهان عبدالرحمن جاد
متخصصة في الشؤون الإفريقية

تزداد أهمية الهند كمحرك رئيس على الساحة الدولية، إذ تسعى القيادة الحالية لنيودلهي إلى تعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، فسياسة رئيس وزراء الهند ناريندا مودي أكثر انفتاحاً، وتقوم على مبدأ بناء تحالفات مع القوى الكبرى وفقاً لما تقتضيه المصلحة الهندية، وخاصّةً أن إفريقيا، مثلها مثل الهند، قارة تتسم بالتنوع الغني، وتشتركان في تاريخ استعماري مشترك، وتحديات اقتصادية وديموغرافية مماثلة، وهذا يساعد كلّاً من الهند وإفريقيا على العمل بشكلٍ جيد بعضهما مع بعض.

وعلى مرّ السنين؛ نمت تفاعلات الهند مع إفريقيا إلى حدٍّ بعيد، ومؤخراً ازدادت قوة هذه العلاقات بفضل إستراتيجية الحكومة الهندية الطموحة، والتي استهدفت تطوير الشراكات التجارية والاستثمارات مع إفريقيا، مستندةً في ذلك على العديد من الشراكات التي تجمع الهند ودول القارة. وتضمنت المبادئ الأساسية لشراكة الهند التنموية مع إفريقيا مبادرات بناء القدرات، وخطوط الائتمان، وتمويل المنح، ومشاريع التنمية الصغيرة، والمشورات الفنية، والإغاثة في حالات الكوارث، والدعم الإنساني، والتعاون العسكري.

وتتناول الدراسة هذا الفصل الجديد من العلاقات في شراكة الهند مع إفريقيا، من خلال المحاور الآتية:

أولاً: تاريخ العلاقات الهندية الإفريقية.

ثانياً: السياسة الهندية الجديدة في إفريقيا.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية الإفريقية.

أولاً: تاريخ العلاقات الهندية الإفريقية:

كانت الهند واحدة من أوائل الدول التي حصلت على الاستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٧م، وكان لها أولويتان في إفريقيا، أولها: دعم حركات التحرر المناهضة للاستعمار وحركة التحرر الإفريقية، والكفاح ضد أنظمة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وناميبيا؛ وذلك من خلال عدة طرق، منها: حركة عدم الانحياز، والكومنولث. ونجح رئيس الوزراء راجيف غاندي في إنشاء صندوق إفريقيا في عام ١٩٨٦م، ضمن حركة عدم الانحياز، وقد ساهمت الهند في البداية بمبلغ ٥٠٠ مليون روبية في الصندوق لدعم حركات التحرر[١].

وثاني تلك الأولويتين توطيد العلاقات المستقبلية بين السكان من أصل هندي في إفريقيا والاتحاد الهندي، الذين استقروا في البداية في شرق إفريقيا عبر التجارة البحرية في المحيط الهندي، وجاء معظمهم خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني، وأحياناً تولوا بعض المهام في الإدارة الاستعمارية، وشغلوا مكانةً بارزة في التجارة والاقتصاد، ويُقدّر عددهم في عام ٢٠١٥م بنحو ٢,٧ مليون نسمة، واستقر أكثر من نصفهم في جنوب إفريقيا، والثلث في موريشيوس، وبعضهم في دول شرق إفريقيا مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا[٢].

بدأت الهند منذ وقت مبكر في تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك العلاقات مع إفريقيا، واتبعت الحكومة الهندية عدة تدابير تنموية في إفريقيا لعقود من الزمن، مما أدى إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع دول إفريقيا. وفي عام ٢٠٠٢م أطلق بنك التصدير والاستيراد الهندي برنامج التركيز على إفريقيا، الذي ركز في البداية على إثيوبيا وكينيا وموريشيوس، ثم نيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا وتنزانيا وغانا بعد ذلك؛ بهدف زيادة التفاعلات التجارية، وتحسين التجارة، ونشر المعلومات عن المناقصات والاستثمارات التي تقوم بها البعثة الهندية في إفريقيا، وتمديد خطوط ائتمان جديدة[٣]، وتم توسيع الإقراض لهذه البلدان لدعم وارداتها من السلع والخدمات من الهند.

ثم أطلقت حكومة نيودلهي في عام ٢٠٠٤م، بالتعاون مع ثماني دول في غرب إفريقيا، ما يُسمّى بمبادرة TEAM9 (النهج التقني الاقتصادي لحركة إفريقيا والهند)، والتي كانت تهدف أيضاً إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية وتطوير احتياطيات النفط في خليج غينيا، وخاصةً أن غينيا الاستوائية كانت ذات أهمية خاصّة في ذلك الوقت[٤].

تعاونت حكومة نيودلهي، منذ عام ٢٠٠٦م، مع مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك)، كما دعم بنك التصدير والاستيراد الهندي السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) من خلال القروض والائتمانات، لتشجيع الدول المشاركة على شراء المزيد من السلع والمنتجات الهندية[٥]. وشهدت الفترة الأخيرة، وخاصّةً منذ عام ٢٠١٠م، نمواً سريعاً في العلاقة الاقتصادية بين إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والهند في العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار[٦].

ثانياً: السياسة الهندية الجديدة في إفريقيا:

شهدت السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية تحولاً كبيراً، في العقود الأخيرة، مكنت الهند من لعب دورٍ محوري، استطاعت من خلاله منافسة القوى الكبرى المتصارعة في القارة، باعتمادها إستراتيجية تستند إلى ثلاث وسائل، هي: سياسة القمم، والتعاون الإنمائي، ودعم التجارة مع الدول

(١) Wagner, Christian, India's Africa Policy, SWP Research Paper, German Institute for International and Security Affairs, 9 July 2019, Berlin, P.10.

(٢) Wagner, Christian, Op. Cit., P.10.

(٣) Siddharth Dixit, I. Gill, C. Kumar, Are Economic Relations with India Helping Africa? Trade, Investment and Development in the Middle-Income South, No.4. Duke Global Working Paper, 2019, P.4.

(٤) Wagner, Christian, Op. Cit., P.15.

(٥) Ibid, P.17.

(٦) Siddharth Dixit, I. Gill, C. Kumar, Op. Cit., P.4.

الإفريقية وتوسيع الاستثمارات الهندية؛ هذا بخلاف التعاون في قطاع الصحة والتعليم.

١- دوافع الهند لتوطيد علاقاتها بالدول الإفريقية:

يُعدّ عام ١٩٩١م نقطة تحوّل في السياسة الهندية، حيث أقرت نيودلهي العديد من الإصلاحات الشاملة في السياسة الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وترويج الصادرات، والاندماج بشكل أقوى في السوق العالمية، وحظيت قضايا مثل أمن الطاقة وتنويع الواردات باهتمام الهند في سياستها الخارجية، وهو ما جعل الهند تتوجه للتعاون مع دول الجنوب[١].

هذا بالإضافة إلى رغبتها في تعديل النظام العالمي، من أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب يكون أكثر عدالة. وتعهد رئيس الوزراء ناريندا مودي، منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠١٤م، بجعل الهند في موقع الدور القيادي عوضاً عن كونها قوة توازن عالمية، من خلال تغيير منظور السياسة الخارجية لنيودلهي ودورها على الساحة الدولية، فسياسة مودي أكثر انفتاحاً، وتقوم على مبدأ بناء تحالفات مع القوى الكبرى لتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وتهتم على نحو خاص بالقارة الإفريقية[٢].

جاء هذا التغيير نتيجةً لدوافع الهند النابعة من المخاوف الإستراتيجية المتعلقة بالتجارة والأمن، ومواجهة الصين ذات النفوذ المتزايد في إفريقيا، فهي تحاول تقديم نفسها كبديل مقنع للصين في المجالين العسكري والاقتصادي.

وقامت الهند بإعادة تقييم وضع المغتربين الهنود في إفريقيا، واعتبرته في المقابل أداةً محتملة للسياسة الخارجية. وتُظهر الزيارات المنتظمة رفيعة المستوى التي يقوم بها الدبلوماسيون إلى إفريقيا الأهمية التي توليها الهند لتعزيز العلاقات الهندية الإفريقية، حيث قام رئيس الوزراء نفسه والعديد من الوزراء بزيارة غالبية الدول الإفريقية، وتخطط الحكومة الهندية لزيادة عدد سفاراتها في إفريقيا[٣].

لذا أطلقت الهند، في ٢٥ مايو ٢٠١٧م، وثيقة رؤية لـ«ممر النمو الآسيوي الإفريقي»، في اجتماع بنك التنمية الإفريقي في غوجارات، لمواجهة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، ويهدف المشروع إلى تنمية الممر الرابط بين الدول الساحلية مع الدول القارية والموانئ الهندية، ويقوم الممر على التعاون الهندي الياباني في تطوير بنية تحتية عالية الجودة في إفريقيا، بالتقنيات الرقمية، وسيعطي الممر الأولوية لمشاريع التنمية في مجالات الصحة والأدوية والزراعة والمعالجة الزراعية وإدارة الكوارث. وذلك على عكس مبادرة «الحزام والطريق»، والتي تستلزم تطوير كلٍّ من الممر البري (الحزام الاقتصادي الجديد) والمحيط (طريق الحرير البحري). لكن من أهم نقاط ضعف هذا الممر عدم وجود مقارنة بين حجم الاستثمارات وجودتها، كما أن هناك فارقاً بين الاستثمارات الصينية القائمة على توجيهات الدولة؛ في حين أن نظيرتها الهندية واليابانية تعتمد على القطاع الخاص، وتطوير المهارات كأساس للتنمية المستدامة[٤].

٢- إستراتيجية الهند تجاه إفريقيا:

يمثل انضمام الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين برئاسة الهند انعكاساً لقوة روابط نيودلهي بإفريقيا، وترسيخاً لمكانة الهند بوصفها قوة جيوسياسية صاعدة عالمياً. وارتكزت الإستراتيجية الهندية في إفريقيا على عدة محاور، وهي:

أ- القمم الهندية الإفريقية:

تُعدّ المنتديات الاقتصادية إحدى الأدوات الجديدة للسياسة الهندية في إفريقيا، حيث تسعى الهند من خلالها إلى تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بينها وبين إفريقيا؛ من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية بين الجانبين. وتتيح هذه المبادرة للشركات الهندية الانضمام إلى الأسواق الإفريقية ومواردها التي تحفزها على الاستثمار، وتهدف مؤتمرات القمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع معالجة التحديات المشتركة التي تواجهها الهند وإفريقيا[٥].

انعقدت هذه القمم، والمعروفة باسم قمة المنتدى الهندي الإفريقي IAFS، بصفة دورية كل ثلاث سنوات، بالتناوب في الهند وإفريقيا. وعُقد المنتدى الأول للاتحاد الدولي للأمن الغذائي في نيودلهي في أبريل ٢٠٠٨م، بحضور ١٤ دولة إفريقية، واتفق الجانبان على تسعة مجالات للتعاون. وخلال انعقاد المنتدى وافقت الهند على خطوط ائتمان جديدة بقيمة ٥,٤ مليارات دولار أمريكي، وأطلقت خطة

(١) Wagner, Christian, Op. Cit., P.10.

(٢) Mishra, Abhishek, Dr. S. Jaishankar's Africa sojourn demonstrates continuity in India-Africa engagement, 18 APR. 2023. https://www.orfonline.org/expert-speak/continuity-in-india-africa-interaction-is-shown-by-dr-s-jais-hankar/

(٣) Wagner, Christian, Op. Cit., PP.11-12.

(٤) Wagner, Christian, Op. Cit., P.7.

(٥) Mishra, Abhishek, Op. Cit.

تفضيلات التعريفة الجمركية المعفاة من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نمواً في إفريقيا، مما أدى إلى زيادة صادرات القطن والكاكاو وخام النحاس والسلع الأساسية الأخرى، كما زاد عدد المنح الدراسية للطلاب الأفارقة[١].

وعُقد الاجتماع الثاني في مايو ٢٠١١م في أديس أبابا، واتسع خلاله إطار العمل الإفريقي الهندي، وتعهدت حكومة نيودلهي بخط ائتماني بقيمة ٥ مليارات دولار في شكل قروض جديدة، ومنحة مساعدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار؛ للمساعدة على بناء مؤسسات تعليمية جديدة في إفريقيا[٢]. فضلاً عن ذلك؛ قدّمت الهند ٤٠٠ منحة دراسية جديدة للطلاب الأفارقة، و٥٠٠ مكان تدريب إضافي في برنامج منظمة التعاون الاقتصادي الفني الهندي ITEC. وأعلن رئيس الوزراء آنذاك مانموهان سينج: أن عدد الطلاب الأفارقة في الهند سيرتفع بذلك إلى أكثر من ٢٢٠٠٠ طالب[٣].

وركزت قمة المنتدى الهندي الإفريقي المنعقدة في نيودلهي في أكتوبر عام ٢٠١٥م، عوضاً عن العام السابق بسبب تفشي فيروس إيبولا، على الأولويات الأساسية للعمل معاً للقضاء على الفقر وإيجاد التمويل الكافي للتنمية المستدامة، وعززت هذه القمة الشبكة الإلكترونية لعموم إفريقيا[٤].

وأعلنت الهند عن خط ائتماني إضافي بقيمة ١٠ مليارات دولار، ومنحة مساعدة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، و٥٠ ألف منحة دراسية إضافية للطلاب الأفارقة. وشارك فيه ممثلون من أكثر من ٤٠ دولة إفريقية، مما جعل المؤتمر يُعدّ في الأوساط السياسية نجاحاً دبلوماسياً كبيراً للهند[٥].

أدى نجاح المؤتمر إلى قيام الرئيس الهندي ورجال الدولة بالعديد من الزيارات إلى إفريقيا، أهمها زيارة الرئيس براناب موخرجي إلى غانا في يونيو من عام ٢٠١٦م، وأعقبها بشهر واحد زيارة مودي رئيس الوزراء إلى (كينيا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وتنزانيا)، حيث وقّع العديد من الاتفاقيات الثنائية[٦].

غير أن زيارة مودي الأهم كانت لأوغندا في عام ٢٠١٨م، حيث أعلن في كلمته أمام البرلمان الأوغندي عن سياسة الهند الشاملة تجاه إفريقيا، والمعروفة باسم «مبادئ كمبالا» (المبادئ العشرة لإفريقيا)، والتي تشير إلى الاستمرارية والتغيير في نهج الهند تجاه القارة[٧].

وأكد وزير الخارجية الهندي جايشانكار خلال زيارته إلى أوغندا وموزمبيق، مع توقف لمدة قصيرة في أديس أبابا، في أبريل ٢٠٢٣م، على عزم الهند على الاستفادة من رئاستها لمجموعة العشرين لإعطاء صدى لصوت الجنوب العالمي. وأشار إلى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولاسيما في مجالات مثل الديون والصحة والنمو الأخضر والتوصيل الرقمي وأجندة التنمية لأهداف التنمية المستدامة. وقام بافتتاح مشروع مضخة المياه بالطاقة الشمسية، والذي من المتوقع، عند اكتماله، أن يوفر الوصول إلى المياه النظيفة لأكثر من نصف مليون أوغندي. وافتتح جايشانكار أيضاً جسر بوزي، الذي شيدته شركة Afcons Infrastructure Ltd، كجزء من مشروع إعادة تأهيل طريق «تيكا-بوزي-نوفا-سوفالا» بطول ١٣٢ كيلومتراً، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الجسر إلى تحسين الاتصال بين عاصمة موزمبيق (مابوتو) ومدينة بيرا الساحلية، وتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحرية حركة السلع والخدمات[٨].

شهدت مجموعة العشرين برئاسة الهند العديد من الإنجازات التي من شأنها أن تحدد مكانة الهند على الساحة العالمية، وكان منها قبول الاتحاد الإفريقي بصفة عضو دائم في اجتماع المجموعة في سبتمبر ٢٠٢٣م في الهند[٩]. ويأتي

---

(١) Chakrabarty, Malancha, Understanding India's Engagement with Africa, Indian Foreign Affairs Journal Vol.11, No.3, July–September 2016, P.268.

(٢) Vaidyanathan, Veda, India's Development Cooperation in Africa: The Case of 'Solar Mamas' Who Bring Light, Conference jointly organized by UNU WIDER on behalf of the Global Partnership for Effective Development Co -operation and the European Union, November 2022, Brussels, Belgium, P.5.

(٣) Wagner, Christian, Op. Cit., P.11.

(٤) Siddharth Dixit, I. Gill, C. Kumar, Op. Cit., P.4.

(٥) Wagner, Christian, Op. Cit., P.11.

(٦) Rao, Pavithra & Kuwonu, Franck, India, Africa rekindle trade ties Old friends explore new possibilities, Africa Renewal, AUG-NOV. 2016. https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2016/india-africa-rekindle-trade-ties

(٧) Mishra, Abhishek, Op. Cit.

(٨) Mishra, Abhishek, Op. Cit.

(٩) Mittal, Lakshit, G20 highlights the need for 4th India-Africa summit, the Sunday guardian, 17 Sep. 2023. https://sundayguardianlive.com/opinion/g20-high-

انضمام الاتحاد الإفريقي بعد دعوات صانعي السياسات في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م إلى معالجة نقص الشمولية من جانب مجموعة العشرين فيما يتعلق بالعالم النامي وإفريقيا خاصّة، وتكمن أهمية ذلك في أنه يخلق مجالاً أكبر للتعاون الوثيق بين المؤسسات والمنصات العالمية مثل (صندوق النقد الدولي، والصندوق العالمي للتنمية) من جهة، والإقليمية مثل (تكتل التكامل الإقليمي، بنوك التنمية الإقليمية) من جهة أخرى، ويكون مجالاً لهذه الكتل للعمل بشكل أوثق مع مختلف المؤسسات الدولية.

وبعد الهند؛ تنتقل الرئاسة التالية لمجموعة العشرين إلى البرازيل ثم إلى جنوب إفريقيا، وجميع أعضاء مجموعة البريكس، وستكون هذه فرصة لمجموعة البريكس لزيادة تنسيقها داخل مجموعة العشرين، ولزيادة توسيع إمكانيات تمثيل الجنوب العالمي بشكل أكبر في هذه المنصة العالمية[١].

ب- التعاون الإنمائي بين الهند وإفريقيا:

يُعدّ التعاون الإنمائي تطوراً جارياً في نهج السياسة الهندية، حيث تُشرف عليه وزارة الشؤون الخارجية، بينما تؤدي وزارة المالية، ووزارة التجارة، وبنك إكسيم EXIM الهندي، أدواراً حاسمة في هذا الأمر. والأولوية الأولى للتعاون الإنمائي في الهند هي التعليم والتدريب في مجالات مثل المالية والمحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويقوم برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي ITEC أيضاً بإرسال خبراء هنود (بما في ذلك المستشارون العسكريون) إلى الخارج، وإعداد دراسات المشاريع، وإجراء رحلات دراسية، وتوفير الأموال للإغاثة في حالات الكوارث. علاوةً على ذلك؛ يقدّم المجلس الهندي للعلاقات الثقافية ICCR ٣٣٦٥ منحةً دراسية سنوياً[٢].

دعمت الهند إنشاء مؤسسات عموم إفريقيا بالعديد من المشاريع النموذجية، وتشمل مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم إفريقيا مع ثلاث جامعات في غانا والكاميرون وأوغندا، ومركزاً للتطبيب عن بُعد في تنزانيا، بالإضافة إلى المعهد الهندي الإفريقي للتجارة الخارجية، والمعهد الهندي الإفريقي للزراعة والريف، والأكاديمية الهندية الإفريقية للطيران المدني، والمعهد الهندي الإفريقي للتعليم والتخطيط والإدارة، والمعهد الهندي الإفريقي لتكنولوجيا المعلومات، كما تم افتتاح المعهد الهندي للتكنولوجيا في مدراس زنجبار بتنزانيا في يوليو ٢٠٢٣م، على خلفية برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي الذي بدأ في الستينيات[٣].

وكانت الركيزة الثانية للتعاون التنموي هي القروض والإعانات المقدمة للدول النامية من قِبَل بنك التصدير والاستيراد، وتُستخدم الأموال بشكل رئيسي لتوسيع أنشطة الشركات الهندية في البلدان الإفريقية، على سبيل المثال: تضمّن برنامج التركيز على إفريقيا خطوط ائتمان لتسهيل تصدير السلع الهندية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومن ثَمّ، فإن القروض هي صناديق تنمية اقتصادية للمؤسسات الهندية الخاصة والمملوكة للدولة. وأهم القطاعات بالنسبة للشركات الهندية في هذا السياق هي: الزراعة، والأدوية، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل، والمنسوجات، والطاقة، والصناعات التحويلية، وقطاع السيارات[٤].

تشكّل خطابات الاعتماد التي يقدّمها بنك التصدير والاستيراد الهندي، في الوقت الحاضر، عنصراً حاسماً في آليات التعاون الإنمائي للهند لتمويل عدد كبير من مشاريع التنمية في القارة الإفريقية[٥]. ويدير بنك إكسيم حالياً ثلاثة مكاتب تمثيلية في إفريقيا، في كل من كوت ديفوار وإثيوبيا وجنوب إفريقيا. وقد تم بالفعل منح أكثر من ٤٤ دولة إفريقية تمديداً لـ٢٠٠ خطاب اعتماد، يبلغ إجماليها حوالي ١٢ مليار دولار حتى مايو ٢٠٢١م. وهناك ٢,٢ مليار دولار في خطوط الأنابيب المعتمدة[٦]، و٩,٧٥ مليارات دولار

lights-the-need-for-4th-india-africa-summit

(١) Lissovolik, Yaroslav, African Union becomes a G20 permanent member: implications for BRICS, Modern Diplomacy, 12 Sep. 2023.
https://moderndiplomacy.eu/2023/09/12/african-union-becomes-a-g20-permanent-member-im-/plications-for-brics

(٢) Wagner, Christian, Op. Cit., P.18.

(٣) Mazumdar, Rahul, India has more to offer Africa than just trade, Sharing of public technology platform know-how could have major impact, 24 Aug. 2023.
https://asia.nikkei.com/Opinion/India-has-more-to-offer-Africa-than-just-trade

(٤) Wagner, Christian, Op. Cit., P.19.

(٥) Vaidyanathan, Veda, Op. Cit., P.6.

(٦) تشير إلى الأموال المُخصصة لمشاريع محددة، ولكن لم يتم صرفها بعد. بمعنى آخر: تمّت الموافقة على هذه الأموال من قبل الجهة المُقترضة، ولكن لم يتم تحويلها إلى الجهة المُقترضة.

في خطوط الائتمان النشـــطة[١]. فضـــلاً عن ذلك؛ قدّم بنك التصدير والاســـتيراد الهندي، في أغســـطس ٢٠٢١م، خطاً ائتمانياً بقيمة ١٠٠ مليون دولار (٧٣٠ كرور روبية) لمؤسســـة التمويل الإفريقية AFC[٢].

قامـــت الهند بتمويل العديد من مشـــاريع البنية التحتية المهمة في إفريقيا، شـــملت على ســـبيل المثال: إنشاء خط للســـكك الحديدية في غانا، ومدت الشـــركات الهندية خط أنابيب من الخرطوم إلى بورتســـودان، وتوفير معدات الحفر والتعدين في زيمبابوي، ومشـــروع تخفيف الازدحام في مدن زامبيا، ومرافـــق غاز البترول المســـال المتكاملة في مرافق تخزين البيتومين في موزمبيق، وتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى كوت ديفوار والسنغال وتنزانيا وزيمبابوي[٣].

وتدعم الهند أيضـــاً عدداً من البلـــدان الإفريقية، مثل إثيوبيا في حوسبة أنظمتها الجمركية من أجل تحسين معالجة التجارة. وتشـــارك الهند بقرضها البالغ ٣٠٠ مليون دولار في خط الســـكك الحديدية الجديد بين إثيوبيا وجيبوتي[٤]. وقد تعهدت الهند بتقديم خط ائتماني ميسر بقيمة ٢ مليار دولار لإفريقيا على مدى خمس ســـنوات، من أجل تنفيذ مشـــاريع الطاقة الشمسية خارج الشبكة[٥].

ج- التجارة والاستثمارات بين الهند وإفريقيا:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي بين الهنـــد وإفريقيا جزءاً لا يتجزأ من سياســـة الهند الخارجية، وشـــهدت التجارة بين الجانبين نمواً ســـريعاً خلال العقدين الماضيين، ويمكن للشراكة الهندية الإفريقية أن تدفع التقدم العالمي في هذا القرن بفضل العائد الديموغرافي، لذا برزت الهند باعتبارها خامس أكبر مســـتثمر في إفريقيا، وتم تعزيز التجارة والاســـتثمار من خلال عملية قمـــة المنتدى الهندي الإفريقي، التي كانت منصة للجانبين لمناقشـــة واستكشاف فرص تعزيز التعاون الاقتصادي[٦].

وقد أشـــار وزير التجارة والصناعة «شري بيوش جويال» إلى أن التجارة الثنائيـــة للهند مع إفريقيا نمت بنحو ٩,٢٦٪ في الســـنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، لتصـــل إلى ما يقرب من ١٠٠ مليـــار دولار[٧]، مقارنةً بـ٨٢,٥٣ مليار دولار في ٢٠٢١-٢٠٢٢م، في حيـــن ارتفعت الصادرات من ٨٢,٥٣ مليار دولار في ٢٠٢١-٢٠٢٢م، إلى ٥١,٢ مليار دولار في ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، بينما ارتفعـــت واردات الهند من إفريقيا مـــن ٤٤,٦٤ مليار دولار إلى ٤٦,٦٥ مليار دولار، وأعرب جويال عن ثقته بتحقيق هدف مضاعفة حجم التجارة إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م[٨]، وهو ما أحدث تحولاً في العديد من القطاعات في القارة الإفريقية.

ودعمت حكومة نيودلهي هذه المشـــاريع من خلال خط الاعتمادات، بجانب مبادرات القطاع الخاص في الهند، حيث تصدّر الهند مجموعة متنوعة من الســـلع إلـــى إفريقيا، بما في ذلك الآلات والســـيارات والمواد الكيميائية والمنسوجات والمنتجـــات الزراعية. وفي المقابل؛ تصدّر إفريقيا إلى الهند مجموعة من السلع الأساسية، مثل المعادن والفلزات والنفط والغاز الطبيعي[٩].

وتقـــدّم الهند قروضاً للدول الإفريقية للمســـاعدة على تمويل مشـــاريع التنمية بين الشـــركات الهنديـــة والإفريقية، مما كان له آثارٌ كبيرة في اقتصاد كلٍ من الطرفين. وشـــاركت الهند أيضاً في عدد من المشـــاريع المشـــتركة مع إفريقيا، بما في ذلك إنشـــاء مناطق اقتصادية خاصة، ومناطق تجهيز الصادرات. كما وقّعت الهند عدة اتفاقيات لتعزيز الاســـتثمار

(١) تشير إلى الأموال التي تمّ تحويلها إلى الجهة المُقترضة، ويمكنها استخدامها لأي غرض محدد ضمن شروط خط الائتمان.

(٢) Klomegah, Kester Kenn, India-Africa Partnership and the Development of a Multipolar World, Modern diplomacy, 5 Sep. 2023. https://moderndiplomacy.eu/2023/09/05/india-africa-partner-/ship-and-the-development-of-a-multipolar-world

(٣) Ibid.

(٤) Wagner, Christian, Op. Cit., P.18.

(٥) Vaidyanathan, Veda, Op. Cit., P.6.

(٦) Tot Deng, Rambang, India-Africa Investment, Trade and Economic Cooperation: Challenges and Perspective, Development Cooperation Review, Vol.6, No.1, January-March 2023, P.32.

(٧) Klomegah, Kester Kenn, Op. Cit.

(٨) India and Africa are natural partners with historical and cultural ties: Union Commerce and Industry Minister Shri Piyush Goyal, Government of India, Ministry of Commerce and Industry. https://commerce.gov.in/press-releases/india-and-africa-are-natural-partners-with-historical-and-cultural-ties-union-commerce-and-industry-minister-shri-piyush-goyal/?hilite=%27africa%27

(٩) Tot Deng, Rambang Op. Cit., P.33.

والتجـــارة والتعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى اتفاقيات لتدريـــب المهنيين الأفارقة في الهند من خلال التعـــاون الفني والاقتصـــادي الهنـــدي ITEC، وللاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية. كما شاركت أيضاً في المعارض التجارية في إفريقيا، وتعزز المبادرة الهندية الإفريقية للعلوم والتكنولوجيا IASTI التعاون بين الهند والدول الإفريقية في مجال التقنيات الرقمية الحديثة[١].

وتســـتهدف البلدان الإفريقية المستثمرين الهنود بسبب أســـواقها الضخمة ذات النمو المرتفـــع واحتياطياتها الغنية بالمعـــادن، حيث تحمـــل إفريقيا أيضاً فرصـــاً في قطاعَي الموارد والطاقة. وللهند شركاء تجارة متميزون من الأفارقة، مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وموزمبيق وموريشيوس[٢]. كما زادت الهند مشـــاركتها في المبادرات الزراعية الإفريقية لصالـــح كلٍ من إفريقيا والهند، مما أدى إلى إنشـــاء ســـوق للصادرات الإفريقية، بما في ذلك المنتجات الزراعية[٣].

تُعدّ شـــركة بهارتي إيرتـــل Bharti Airtel، شـــركة الاتصالات العملاقة التي تتخـــذ من نيودلهي مقراً لها، مثالاً على الحضـــور المكثف للقطاع الخاص في الهند في مختلف أنحاء القارة، وتتصدر الشـــركة الســـوق في ١٨ دولة إفريقية منذ دخولها الســـوق في عام ٢٠١٠م. بينما تتمتع شركة تاتا الهندية للســـيارات، التي يقع مقرها في جوهانسبرج بجنوب إفريقيـــا، بحضور قوي في ١١ دولة، كما أنها تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمواد الكيميائية، والصلب والهندسة، والضيافة، والطاقة والتعدين، وفي عام ٢٠١٦م أعلنت الشركة عـــن اســـتثمارات في إفريقيـــا تزيد عن ١٤٥ مليـــار دولار، وقـــوة عاملة تبلـــغ ١٥٠٠ فرد[٤]. وقد ســـاهمت زيارات كبار الشـــخصيات رفيعة المستوى خلال العقد الماضي في تعزيز العلاقات الهندية الإفريقية[٥].

وتشـــمل الشـــركات الهنديـــة الكبرى الأخـــرى العاملة فـــي إفريقيـــا: شـــركة ArcelorMittal (منتجات الصلب وتعدين الحديد)، وشـــركة Essar Steel (منتجات الصلب)، وشـــركة Coal India، وشـــركة Vedanta Resources (شـــركة تعدين النحاس والمعادن الأخرى)، وشركة Varun Industries (المعـــادن الأرضية النادرة)، وشـــركة Jindal Steel and Power (الصلـــب والطاقـــة) وإطـــارات أبولو (تصنيـــع وتوزيع الإطارات). وكانت معظم الاســـتثمارات من قِبَل شـــركات مقرها موريشـــيوس، بالإضافة إلى استثمارات الشـــركات متعددة الجنســـيات في جنوب إفريقيا في تطوير البنيـــة التحتية، وتمثل الخدمات الماليـــة والتأمينية أقل من مليار دولار[٦].

د- التعاون في قطاع الصحة:

تساهم الهند بشكل قوي في تصنيع مضادات الفيروسات التي سهلت علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال أدوية منخفضـــة التكلفة ومضمونة الجودة، حيث تمثل أكثر من ٨٠٪ من حجم المشـــتريات الســـنوية. وقد ظهرت دبلوماســـية الرعايـــة الصحية الهندية واضحـــة خلال وباء كوفيـــد-١٩، حيث تبرعـــت نيودلهي باللقاحـــات للعديد من الدول، بما عزز ميزتها النســـبية باعتبارها «صيدلية العالم»، بعكس القوى الغربية التي كانت تخزن اللقاحات[٧].

نفذت الهند بشـــكل فعّال مبادرات Mission Sagar، والتي من خلالها تم توفيـــر الإمدادات الطبية الطارئة وفرق الخبراء الطبيين والمســـاعدات الغذائيـــة للعديد من البلدان الإفريقية. علاوةً على ذلك؛ قدّمت أيضاً تدريباً على الرعاية الصحية لكوفيد-١٩، وفي إطار برنامج «لقاح مايتري»؛ قدّمت الهند ما يقـــرب من ٢,٥ كرور روبية[٨] مـــن جرعات اللقاح المنتجـــة محلياً إلـــى البلدان الإفريقيـــة، وأظهرت مثل هذه الحالات الطارئة خبرة الهند في كونها المستجيب الأول خلال الأزمات في إفريقيا[٩].

كمـــا أن الهند برزت للدول الإفريقية كوجهة للســـياحة

---

(١) Ibid, P.34.

(٢) Rao, Pavithra & Kuwonu, Franck, Op. Cit.

(٣) Tot Deng, Rambang, Op. Cit., P.36.

(٤) Rao, Pavithra & Kuwonu, Franck, Op. Cit.

(٥) Harshй, Rajen, The 17th CII-EXIM Bank Conclave: The prospects of India-Africa Growth Partnership, 25 Jul. 2022. https://www.orfonline.org/expert-speak/the-17th-cii-exim-bank-conclave/

(٦) Rao, Pavithra & Kuwonu, Franck, Op. Cit.

(٧) Mazumdar, Rahul, Op. Cit.

(٨) كرور: هذه وحدة قياس شائعة الاستخدام في نظام الترقيم الهندي، واحد كرور يساوي ١٠ مليون. لذلك؛ قامت البحرية الهندية بتسليم ما يقرب من ٢٥ مليون جرعة لقاح منتجة محلياً إلى البلدان الإفريقية.

(٩) Usmani, Faareha, India-Africa's Deepening Defence Partnership and Avenues Ahead, Indian Council of World Affairs, New Delhi, 23 Jun. 2023. https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=1&ls_id=9533&lid=6189

العلاجية، فقد زاد عدد السياح الأفارقة الذين يزورون الهند لتلقي العلاج الطبي من ٥,٤٪ من إجمالي الزيارات السياحية في عام ٢٠١٠م إلى ١٥,٤٪ في عام ٢٠١٩م.

كما أن تعزيز العلاقات الخاصة بالاتصال الرقمي لمساعدة الدول الإفريقية، وخاصّةً في مجال الرعاية الصحية، للاستفادة من التفوق التكنولوجي الهندي، جعل لها ميزة نسبية أخرى للمنافسة على النفوذ في القارة.

وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن العديد من أوجه القصور في أنظمة الرعاية الصحية في إفريقيا، ويمكن لشركات الرعاية الصحية الهندية أن تساعد في معالجة هذا الخلل في التوازن من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويمكن للشريك الهندي أن يبني مستشفى أو أي بنية أساسية أخرى للرعاية الصحية، والتي يمكن بعد ذلك إدارتها وتشغيلها من قِبَل مجموعة مستشفيات هندية، مع التمويل ربما من قِبَل شريك هندي ثالث، وستقدّم الحكومة الإفريقية المضيفة الامتيازات، وتؤسس إطاراً سياسياً وبيئة تمكينية لخبراء الرعاية الصحية الهنود المدربين للعمل محلياً[١].

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية الإفريقية:

بدأت الهند وإفريقيا العمل بشكل وثيق لتمثيل مصالح البلدان النامية في المنصات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، كان تشكيل مجموعة العشرين في حدّ ذاته تتويجاً لجهود جنوب إفريقيا والهند لتعميق علاقتهما[٢].

ويمكن تطوير وتوطيد هذه العلاقات من خلال عدة نقاط، من أهمها:

تقديم المزيد من الدعم للشركات الهندية، للعمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات الإفريقية الرئيسية لصقل المهارات، وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، وتسهيل نقل التكنولوجيا، وتوليد فرص العمل المحلية. ويمكن أن يعتمد ذلك على برنامج دعم التجارة والاستثمار الهندي في إفريقيا، الذي عزز القدرة التنافسية في إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا من خلال شراكات مع المؤسسات والشركات الهندية[٣].

يمكن تكييف الخبرات والعلاجات الهندية بشكل مناسب مع احتياجات الرعاية الصحية الإفريقية، حيث توجد فرص مختلفة للقطاع الخاص الهندي للاستثمار في تطوير المستشفيات والمختبرات، حيث لا تزال صناعة الأدوية الإفريقية في مرحلة مبكرة، وهذا يوفر فرصاً هائلة لصناعة الأدوية الهندية القادرة على توفير الأدوية بأسعار معقولة. ولتحقيق هذه الغاية؛ فلابد من استغلال صندوق الصحة الهندي الإفريقي، والذي تم الإعلان عنه في قمة المنتدى الهندي الإفريقي الثالثة في عام ٢٠١٥م، بشكل أفضل. ويمكن للهند أن تساعد في إنشاء المستشفيات أو أي بنية أساسية أخرى للرعاية الصحية[٤].

وستكون مشاركة التكنولوجيا طريقة أخرى لتعزيز التعاون في مجال الرعاية الصحية، على سبيل المثال: يمكن لنيودلهي أن تزود الدول الإفريقية ببرنامجها Co-WIN، الذي يدير طلبات لقاحات كوفيد عبر مراكز التطعيم المختلفة. وفي السياق الإفريقي؛ فإن هذا النوع من النظام من شأنه أن يسمح للسلطات بإدارة برامج التحصين المتعددة[٥].

أطلقت الهند مبادرات رقمية فريدة تهدف إلى التحول الرقمي مثل Digital India، إذا تم تنفيذ هذه المبادرات الهندية بشكل صحيح في البلدان الإفريقية؛ فيمكن أن تستفيد اقتصاداتها إلى حدٍّ بعيد، حيث تقدّم الهند نموذجاً أفضل لفهم كيف يمكن لإفريقيا أن تتنافس على الصعيد العالمي. ويُعد تمويل الطاقة النظيفة أيضاً مجالاً مهماً للمشاركة[٦].

خاتمة:

يمكن القول بأن العلاقات الهندية الإفريقية خلال القرن الحادي والعشرين هي علاقات مستقبلية تستجيب للتغيرات والتحولات التي يشهدها العالم، وتستفيد من التكامل والتكافل بين المصالح والقدرات بين المنطقتين. هذه العلاقات تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والأمن والتعاون الإنساني، وتستند إلى تاريخ طويل من التفاهم والتضامن والتبادل بين الشعوب والحضارات. كما أنها تواجه بعض التحديات التي تتطلب مزيداً من التشاور والتفاهم لحلها، مثل حماية المصالح المشتركة في ظل المنافسة الدولية، وزيادة التجارة ذات القيمة المضافة، وتحسين جودة التعليم والصحة ■

---

(١) Mazumdar, Rahul, Op. Cit.

(٢) Chakrabarty, Malancha, Op. Cit., P.268.

(٣) Mazumdar, Rahul, Op. Cit

(٤) Mishra, Abhishek, Elevating the India-Africa partnership to new horizons, 22 Jul. 2022. https://www.orfonline.org/expert-speak/elevating-the-india-africa-partnership-to-new-horizons/

(٥) Mazumdar, Rahul, Op. Cit.

(٦) Mishra, Abhishek, Op. Cit.